الساذج بـ ( ثورة الطبقة العاملة العالمية) منوها في سياق هذا النقد بأن « الطريق لتصفية التخلف عالميا ·· ليس طريقا مسدودا ، بل طريقا مناسبا للمرور فيما تواقت شروط معينة » وان « الحل العالمي» مرتبط بـ « الآفاق المفتوحة امام وفي داخل البلدان منفردة للتغلب على التخلف » · وهذا يضعنا بطبيعة الحال امام موضوع « آفاق تصفية التخلف في اطار اقتصاد قومي واحد » · يحاول سنتش في معالجته لهذا الموضوع الاخير ان يرسم خطوطا عريضة لـ « استراتيجية تصفية التخلف»، منطلقا في ذلك من التأكيد على أهمية الجانب الداخلي للمسألة ( الاطار الوطني لسياسة التنمية ) ومن رؤية الطابع المعقد لعملية تصفية التخلف الذي تفرضه « العلاقة الديالكتيكية بين العوامل المنفردة ـ المسببة للتخلف » لان « بقاء عامل واحد من العوامل دون تغير يهدد بالخطر كامل التقدم المحرز في تصفية العوامل الاخرى » · وعلى اساس التحديد المطروق سابقا لـ « العوامل المسببة للتخلف » ، يرى سنتش ان السير الجاد على طريق تصفية التخلف يقتضي العمل المتكامل لتحقيق مهمتين مترابطتين هما : آ ـ تحطيم الموقع الاحتكاري لرأس المال الاجنبي ، وبتعبير آخر النضال ضد التبعية والاستغلال الاقتصاديين · ب ـ تحويل البنية الاجتماعية الاقتصادية المشوهة وازالة الاشكال الاجتماعية البالية · واستنادا الى الظروف العالمية والوطنية التي ينبغي على البلدان المتخلفة ان تخوض المعركة عبرها · يأخذ هذا العمل طابع العداء لـ « التحرك العفوي للقوى الاقتصادية » ، وعلى هذا يفترض فيه ان يكون عملا واعيا وتدخلا مقصودا ضد « آلية فعل القوى الاقتصادية العفوية » ·

وعلى اساس هذه المعطيات يشدد سنتش على اهمية الدور الذي ينبغي ان تلعبه « الدولة » في تحمل اعباء انجاز هذه المهمة · واجدني هنا معنيا بتسجيل التحفظ التالي حول هذا الطرح الذي يقدمه سنتش ، والذي لا ينسجم ـ فيما ارى ـ مع الطموحات التي اريد لمشروعه ان يحققها ·

انتهى سنتش من تأليف كتابه عام ١٩٦٩ ، اي حينما كان خط التطور عبر رأسمالية الدولة ما زال يملك بعضا من بريق ، وفي وقت لم يكن قد ظهر فيه بشكل ساقر ان ذلك الزهو الذي ظهرت به بعض بلدان العالم الثالث لم يكن سوى انتفاخ كاذب ( كما اثبتت النهايات التي وصلت اليها معظم تلك البلدان ) ولم يكن مبنيا على اساس خطى سليمة وجادة فيطريق التنمية الاصيلة · واذا كان من المفترض بالنسبة لشخص كتوماس سنتش ان يكون قادرا على رؤية زيف ذلك الصخب الوطني الذي اطلقته بعض حكومات العالم الثالث في تلك المرحلة بالذات ( وهذا ما لم يحصل ) ، فان الوقائع المستجدة ـ على اقل تعديل ـ تجعل من الاهمية بمكان ان يعيد اولئك الذين راهنوا على ذلك الخط النظر في اسس مواقفهم ·ولعل اهم العناصر التي ينبغي طرحها للمناقشة على هذا الاساس ، هي مدى نجاح الحلول التي تأتي عبر سوبرمانية الدولة او ـ على اقل تعديل ـ حول الشروط التي ينبغي توفرها لتكون دولة ما مؤهلة لتحقيق اعباء التنمية الحقيقية ·

واذا كان كلاما كهذا يقال حولتصورات سنتش عن دور الدولة في تحقيق التنمية، فالاحرى بنا ان نتوقف امام ما طرحه حول « طريق التطور اللارأسمالي » · لقد اكتشف سنتش ـ ولو متأخرا ـ ان تلك التحولات التي جرت في صرح النظام الكولونيالي لم تكن سوى انتقال الى « نمط كولونيالي جديد من التبعية وتقسيم